مداخلة

الدكتور دامدين إنخبات

الأمين العام لمجلس الخورال الكبير في منغوليا

حول

"التقييم الذاتي البرلماني بشأن حقوق الإنسان والمسائل الجندرية"

دورة جنيف

آذار/مارس 2024

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

سعادة السيد الأمين العام،

يشرفني ويسعدني أن أكون معكم اليوم للمشاركة في المناقشة العامة لمجموعة جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية االمنعقدة خلال الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي. اسمحوا لي أن أشارككم التالي.

بدأت منغوليا إصلاحًا منهجيًا كبيرًا نحو ترسيخ الديمقراطية وتعزيز الحكم البرلماني الكلاسيكي من خلال تعديلات الدستور في عامي 2019 و2023. ونطلق على هذه الفترة التاريخية **سنوات الإصلاح البرلماني**.

لقد تم تعزيز **فعالية ومساءلة** البرلمان المنغولي بشكل كبير من خلال هذه التعديلات الدستورية. وفي الوقت نفسه، تم تعزيز القدرة التمثيلية للبرلمان، مما يعكس زيادة في عدد أعضاء مجلس الخورال الكبير، حيث ارتفع **من 76 إلى 126**. وتشمل هذه التغييرات الشاملة أحكاماً تنص على انتخاب 78 عضواً في البرلمان بالأغلبية، 48 عضواً. بالأصوات النسبية، وأن الدستور يضمن **نظام انتخابي مختلط**.

وبعد الانتخابات البرلمانية المقبلة في غضون ثلاثة أشهر فقط، ستتحقق هذه التغييرات، مما يبشر ببدء **حقبة جديدة من التطور البرلماني المنغولي**.

قبل هذا الإصلاح المهم، أبرم مجلس الخورال الكبير لمنغوليا، في آب/أغسطس 2022، مذكرة تعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، مما أدى إلى إنشاء أساس للمبادرات التعاونية التي تهدف إلى تعزيز ضمان وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ويُعتبر كلاهما من الركائز الأساسية للديمقراطية.

ويسعدني أن أطلعكم اليوم على نتائج "**التقييم الذاتي البرلماني بشأن حقوق الإنسان وقضايا المساواة بين الجنسين**"، الذي تم تنظيمه بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، باستخدام مجموعة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي، التي وضعها مكتب المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

السادة الأمناء العامون،

أود أن أناقش بإيجاز هدف وعمليات ونتائج التقييم الذاتي البرلماني بشأن حقوق الإنسان ومسائل الجندرية، الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، والذي كان بمثابة "نتيجة ملموسة" للتعاون بين مجلس الخورال الكبير وأمانته العامة والاتحاد البرلماني الدولي، وعن خططنا لمزيد من الإجراءات والأهداف لتعزيز التعاون الدولي.

1. أولاً وقبل كل شيء، كان تقييمنا الذاتي البرلماني فريداً من حيث أنه ركز على قضيتين متميزتين هما حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين معاً. ويهدف التقييم إلى تحديد الوضع والقضايا الملحة والتحديات التي تواجه تنفيذ السياسات والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في البرلمان وأمانته العامة وتحديد الحلول المحتملة.
2. تم تنظيم التقييم الذاتي على ثلاث مراحل رئيسية: 1) الإعداد، 2) التقييم الذاتي، و3) ما بعد التقييم. اسمحوا لي أن أقدم لكم هذه العمليات والنتائج.

مرحلة التحضير:

- تم تشكيل مجموعة العمل لتنظيم التقييم الذاتي تحت قيادة أحد **أعضاء البرلمان ورئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان**، وتم تخطيط وتنفيذ كل خطوة محددة في مجموعة أدوات التقييم الذاتي بدقة .
- تم تنظيم **التدريب وورش العمل ثلاث مرات** بطريقة هجينة باستخدام صيغ وجهاً لوجه وعبر الإنترنت شارك فيها أكثر من 300 مشارك بما في ذلك أعضاء البرلمان، وموظفو الأمانة العامة البرلمانية، ومؤسسات الدولة مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين، وممثلي المجتمع المدني.
- تم اختيار أربعة أسئلة لكل تقييم حول حقوق الإنسان والمسائل الجندرية وتم إجراء مراجعة مكتبية لتوفير معلومات مرجعية لتسهيل مناقشات التقييم الذاتي. كانت هذه المعلومات المرجعية بمثابة المصدر الرئيسي للتقييم الذاتي لضمان المبدأ الرئيسي المتمثل في "**الاستناد إلى الأدلة والتحقق من صحتها**".
- تم اختيار مستشارين وطنيين (4) يتمتعون **بالمعرفة السليمة والخبرة المعروفة في مجال حقوق الإنسان والمسائل الجندرية** وخلفية تعليمية للعمل مع الخبير الدولي الذي عينه الاتحاد البرلماني الدولي، مما أدى إلى زيادة نتائج التقييم وأهميته.

مرحلة التقييم:

– تم تنظيم التقييم الذاتي في شكل جلسات عامة وحلقات نقاش على مدى يومين. ولأنها كانت بمثابة عملية **مراجعة لعملياتها الخاصة**، كان 60 في المائة من المشاركين أعضاء في البرلمان (12) وموظفي الأمانة العامة البرلمانية (41)، و46 ممثلاً عن اللجنة الوطنية للشؤون الجندرية، ومجلس الخدمة المدنية، والأمانة العامة، ولجنة الانتخابات والمجتمع المدني وكبار البرلمانيين. ويعتبر أنه **كان تقييماً واقعياً، استنادا إلى نتائج البحوث والأدلة مع ضمان مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.**

– **فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية للتقييم الذاتي**، وقضايا السياسات، مثل حقوق الإنسان والتشريعات التي تراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية) والرقابة البرلمانية، وتعزيز مشاركة المرأة ومكانتها في البرلمان، وزيادة المشاركة البرلمانية في آلية الأمم المتحدة لإعداد التقارير عن حقوق الإنسان، **وتم تناول توسيع التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني من وجهات نظر مختلفة** وصدرت **العديد من الاقتراحات والتوصيات المهمة.**

مرحلة ما بعد التقييم:

– أعددنا **تقرير وتعليقات وتوصيات** التقييم الذاتي بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والمستشاريين الدوليين والوطنيين، وتم مناقشتها والتحقق من صحتها في جلسة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان لمجلس الخورال الكبير

– يشمل هذا التقرير مجموع **111 تعليقًا وتوصية** يجب اتخاذها وتنفيذها من قبل مجلس الخورال الكبير وأمانته العامة وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات الصلة، من بينها، 36 تتعلق بحقوق الإنسان و75 تتعلق بمسائل (الجندرية).

3. ويأخذ مجلس الخورال الكبير في منغوليا وأمانته العامة في الاعتبار بجدية التدابير اللازمة لمتابعة نتائج التقييم المذكورة أعلاه. وستتخذ الأمانة العامة لمجلس الخورال الكبير جميع التدابير الممكنة **لتنفيذ كل من التوصيات** المذكورة في هذا التقرير. ويعد التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين أمرًا ضروريًا للتنفيذ الكامل للتوصيات. ولهذا السبب، سيكون من دواعي سرورنا البالغ أن نواصل العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي، "الشريك الجيد والصديق الجدير بالثقة".

4. علاوة على ذلك، نخطط لدمج نتائج وتوصيات التقييم الذاتي في الخطة الإستراتيجية الجديدة لمجلس الخورال الكبير حتى العام 2028 لتحديد **خارطة طريق الإصلاحات البرلمانية**، والعمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية **والمكاتب البرلمانية في البلدان الأخرى** لضمان تنفيذها الفعال.

أود أن أعرب عن امتناننا العميق للاتحاد البرلماني الدولي لإتاحته لنا الفرصة لتبادل **خبراتنا والدروس المستفادة من تنفيذ** منهجية التقييم الذاتي لتقييم برلمان منغوليا بشأن مسألة ضمان حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

أتمنى لكم النجاح في مساعيكم.

UNION INTERPARLEMENTAIRE INTER-PARLIAMENTARY UNION

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS

ASGP

ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

COMMUNICATION

by

Dr Damdin ENKHBAT
Secretary General of the State Great Khural of Mongolia

on

"Parliamentary Self-Assessment on Human Rights and Gender Issues"

Geneva Session
March 2024

Your Excellency Mr. Secretary General,

I am both honoured and delighted to be with you today to participate in the APSG general debate held during the 148th Assembly of the IPU. Let me share with you

Mongolia started a major systematic reform toward consolidating democracy and strengthening classical parliamentary governance through amendments to the Constitution in 2019 and 2023. We call this historical period the **years of parliamentary reform**.

The **effectiveness and accountability** of the Mongolian parliament have been greatly enhanced through these Constitutional amendments. Simultaneously, the representative capacity of the parliament has been bolstered, reflecting an increase in the number of members of the State Great Khural, rising from **76 to 126**. These sweeping changes include provisions stipulating that 78 members of Parliament will be elected by majority, 48 by proportional votes, and that the Constitution guarantees a **mixed election system**.

Following the upcoming parliamentary elections in just three months, these changes will be realized, heralding the commencement of a **new era for Mongolian parliamentary development**.

Preceding this significant reform, the State Great Khural of Mongolia, in August 2022, entered into a Memorandum of cooperation with the International Parliamentary Union (IPU), establishing a foundation for collaborative initiatives aimed at fortifying the assurance and protection of human rights and gender equality, both **fundamental pillars of democracy.**

I am delighted to share with you today the results of the "**Parliamentary Self-Assessment on Human Rights and Gender Issues**", which was organized with the support of the Swiss Agency for Development and Cooperation, using the IPU toolkit, developed by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights and other relevant organizations.

Becoming the world's **first parliament and parliamentary Secretariat in the world** to conduct a Self-Assessment on human rights issues was a special event that will be marked in the history of the parliament of our country.

Taking this opportunity, I would like to extend my sincere gratitude to Mr. Martin Chungong, Secretary General of the IPU, the staff of the Human Rights and Gender Partnership Programme, and the international expert, who provided professional and methodological support and assistance in conducting this Self-Assessment.

Esteemed Secretaries-General,

I would like to briefly discuss the objective, processes, and results of the Parliamentary Self-Assessment on human rights and gender issues, conducted in November 2023, which marked a "**tangible result**" of the cooperation between the State Great Khural of Mongolia, its Secretariat and the IPU, and about our plans for further actions and goals to strengthen international cooperation.

1. First of all, our Parliamentary Self-Assessment was unique in that it focused on two distinct issues of human rights and gender equality together. The Assessment aimed at identifying the situation, pressing issues and challenges of the implementation of policies and activities on human rights and gender equality in the Parliament and its Secretariat and determining potential solutions.

2. The Self-Assessment was organized in 3 main phases: i) preparation, ii) self-assessment, and iii) post-assessment. Let me introduce about these processes and results.

Preparation phase:

- The working group for organizing the Self-Assessment was set up under the leadership of a **Member of Parliament and the head of the Human Rights Sub-Committee of the Parliament**, and each step specified in the self-assessment toolkit was thoroughly planned and implemented.
- **Training and workshops** were organized **three times** in a hybrid way using face-to-face and online formats involving over 300 participants including members of parliament, staff of the Parliamentary Secretariat, state institutions such as the National Human Rights Commission, the National Gender Committee, and representatives of the civil society.
- Four questions for each assessment on human rights and gender issues were selected and a desk review was carried out to provide reference information to facilitate the Self-Assessment discussions. This reference information served as the key source of Self-Assessment to ensure the main principle of "**evidence-based and validated**".
- National consultants (4) with sound knowledge and **renowned human rights and gender expertise,** and background education were selected to work with the international expert, appointed by the IPU and this has further increased the results and importance of the assessment.

Assessment phase:

- The Self-Assessment was organized in the form of plenary and panel discussions over two-days. Because it was a process of **reviewing its own operations**, 60 percent of the participants were members of parliament (12) and the staff of the Parliamentary Secretariat (41), and 46 representatives of the National Committee on Gender, Civil Service Council, the General Election Committee, civil society and senior parliamentarians. It is deemed that it was a **realistic assessment, based on research findings and evidence while ensuring multi-stakeholder participation**.
- **With regard to the main questions of the Self-Assessment**, policy issues, such as human rights and gender-sensitive legislation and parliamentary oversight, strengthening the participation and position of women in parliament, increasing parliamentary participation in the UN human rights reporting mechanism, and expanding cooperation between parliament and civil society, were **addressed from different perspectives and many important suggestions and recommendations** were issued.

Post-Assessment phase:

- We prepared a Self-Assessment **report, feedback, and recommendations** in cooperation with the IPU and international and national consultants, and discussed and validated them at the **session of the Human Rights Sub-committee** of the State Great Khural.

- This report includes a total of **111 feedbacks and recommendations** that need to be taken and implemented by the State Great Khural and its Secretariat and other relevant state institutions, out of which, 36 were about human rights and 75 are on gender issues.

3. The State Great Khural of Mongolia and its Secretariat take into serious consideration the measures to follow up on the aforementioned Assessment results. The Secretariat of the State Great Khural will take all possible measures to **implement each of the recommendations** mentioned in this report. Multistakeholder cooperation is essential for the full implementation of the recommendations. For this reason, it would be our great pleasure to continue working with the IPU, "a good partner and a trusted friend".

4. Furthermore, we plan to incorporate the results and recommendations of the Self-Assessment into the new strategic plan of the State Great Khural until 2028 to determine the **roadmap of parliamentary reforms**, and to work closely with international organizations and **parliamentary offices of other countries** to ensure their effective implementation.

I would like to express our heartfelt gratitude to the IPU for providing us the opportunity to share our **experience and lessons learned from the implementation** of the Self-Assessment methodology to assess the Parliament of Mongolia on the issue of ensuring human rights and gender equality.

I wish you success in your endeavours.